

## مصطلح "مقبول"، استعماله ودلالاته لدى الحافظ ابن حجر العسقلاني في تقريب التهذيب

حلمي أريس, محمد فوزي محمد أمين  
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية  
[helaro2002@yahoo.com](mailto:helaro2002@yahoo.com)

### ملخص البحث

هذا البحث تناول في إحدى مصطلحات أهل الحديث وهو مصطلح "مقبول" واستعماله وشروطه عند الحافظ ابن حجر وعلاقته باستعمالات علماء الحديث قبله له، وموقف الباحثين المعاصرين تجاهه، وقد استخدم الباحث في ذلك المنهج الوصفي، والغرض من الدراسة الوصول إلى الموقف الصواب من درجة المقبول عند الحافظ ابن حجر.

### 1- المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد. فإن المقبول إحدى مصطلحات أهل الحديث، قد استعمله المتقدمون منهم والمتأخرون في أكثر من مناسبة كما سيأتي، وجعله الحافظ ابن حجر مرتبة خاصة في كتابه تقريب التهذيب وهو كتاب في رجال الكتب الستة، وحد له حدا يختلف قليلا عما عهده سابقوه، وقد حظي صنيعه هذا مكانة خاصة عن الباحثين المعاصرين فبحثوا فيه فمنهم منتقد له ومنهم مدافع له، وهذا ما سيتناوله الأسطر التالية وذلك في ثلاثة مباحث: المبحث الأول عن المعنى اللغوي للمقبول، والمبحث الثاني عن استعمالاته ودلالاته لدى أئمة الحديث والحافظ ابن حجر، والمبحث الثالث عن آراء الباحثين في استعمال الحافظ له وشروطه ومدى التزامه بها ودرجة حديثه.

### 2- المعنى اللغوي للمقبول

المقبول اسم المفعول على وزن "مفعول" ومصدره القبول بفتح القاف وبضمها عند بعض أهل اللغة معناه الحسن والشارة والمحبة والرضا بالشيء وميل النفس إليه، واسم المفعول منه المرضي، والمحبوب، والمرضي، وما في معناها، وضده المردود وما في معناها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الأزهرى أبو منصور محمد بن أحمد (ت 370 هـ)، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001 م، باب القاف واللام ( 141/9 ) - الجوهرى أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت 393 هـ)، الصحاح، دار العلم للملايين، بيروت، 1987 م، باب اللام، فصل القاف ( 1795/5 ) - ابن منظور محمد بن مكرم (ت 711 هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414 هـ، باب اللام، فصل القاف ( 540/11 وما بعدها ) - أبو السعادات المبارك بن محمد الشهير بابن الأثير الجزري (ت 606 ) - النهاية في غريب الأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، 1979 م، ( 8/4 )

### 3- استعمالاته ودلالاته لدى أئمة الحديث والحافظ ابن حجر

**المطلب الأول: استعمالاته لدى العلماء قبل الحافظ ابن حجر**  
أما دلالاته عند أهل الحديث فلا يبعد عن دلالاته اللغوي<sup>1</sup>، قد استعمله علماء الحديث عند الكلام عن أنواع الحديث، وأنواع السند، وأحوال الرجال<sup>2</sup>. مثال الأول قول الحافظ ابن حجر عند الكلام عن أنواع الحديث: "وفيها - أي أخبار الآحاد - المقبول وهو ما يجب العمل به عند الجمهور، وفيها المرود<sup>3</sup>.."<sup>3</sup>. وهو قسيم المرود وهما تتدرج تحت حديث الآحاد، ويدخل في نوع المقبول بهذا المعنى: الصحيح بقسميه والحسن بقسميه.

ومثال استعمال المقبول عند الكلام عن أنواع السند قول المناوي: "...كذا علله أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه فيما رواه البيهقي بسند مقبول..."<sup>4</sup>. والسند المقبول هو المستوفي لشروط القبول.  
ومثال استعماله عند بيان أحوال الرجال قول الإمام أحمد في عبد الرحمن بن إسحاق: "رجل صالح أو مقبول"<sup>5</sup>.

وقد استعمله بنفس الغرض أيضا الحاكم النيسابوري، وأبو حاتم، وابن حبان وغيرهم في كتبهم<sup>6</sup>، ولكنهم لم يكثروا استعماله، ولم يضعوا له ضوابط معينة يتميز بها عن

<sup>1</sup> د/ ماهر ياسين الفحل، كشف الإيهام ص ( 43 ) - د/ خلود محمد الحسبان، الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة للضيء المقدسي، ص23، جامعة اليرموك، 2005

<sup>2</sup> محمد راغب راشد الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة، جامعة النجاح الوطنية، 2010م، ص ( 25 )

<sup>3</sup> ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق عبد الله بن ضيف الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، 1422هـ، ص ( 55 )

<sup>4</sup> المناوي محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ( ت 1031 هـ )، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1356هـ، ( 135/3 ) رقم الحديث: ( 2936 )

<sup>5</sup> أبو أحمد بن عدي الجرجاني ( ت 365 هـ )، الكامل في ضعفاء الرجال، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997 م، ( 490/5، رقم: 1128 )

<sup>6</sup> ابن أبي حاتم أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، 1952 م، ( 362/6، رقم: 2002 ) - أبو حاتم محمد بن حبان ( 354 هـ )، الثقات، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، 1973 م، ( 628/7، رقم: 11803 ) ( 299/8، رقم: 13552 ) - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، دار الوعي، حلب، 1396 هـ، ( 192/2، رقم: 833 ) - ابن عدي، الكامل في الضعفاء ( 454/4 ) ( 526/4 ) ( 437/5 ) -

أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ( ت 748 هـ )، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة علوم القرآن، جدة، 1992 م ( 235/1، رقم: 291 ) - ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، 1984م ( 65/6 ) -

ألفاظ أخرى<sup>1</sup>، وأنه عندهم لم يذكر مستقلاً وحده بل مقترناً في صورة مضاف إلى الحديث أو القول، أو مقترناً بوصف أو أوصاف التعديل الأخرى، أو بتضعيف غير معتمد، ويأتي منفرداً أحياناً بدون أن يقترن بلفظ آخر أو يضاف إليه<sup>2</sup>.

#### 4- المقبول عند الحافظ ابن حجر

أما الحافظ ابن حجر فإنه قد أكثر من استعمال لفظ "مقبول" في كتابه تقريب التهذيب، وجعله مرتبة من مراتب الرواة، له حده وشروطه، وهو - كما عرفه في مقدمة التقريب -: " من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وعليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث توبع، وإلا فلين الحديث" اهـ. وهذا الأمر مما يتميز به الحافظ ابن حجر عن غيره<sup>3</sup>.

ويرى بعض الباحثين<sup>4</sup> أن الحافظ ابن حجر في استعمال هذا المصطلح شديد التأثير بالذي سبقه - أعني الحافظ الذهبي - نظراً إلى أن الذهبي قد استعمله أيضاً في وجوه الأربعة السابقة، فحين وصف الذهبي أحد الرواة بذلك، يأتي ابن حجر فيوافقه فيه أو يستدرك عليه أو يخالفه<sup>5</sup>.

#### 5- آراء الباحثين تجاه استعمال الحافظ لهذا المصطلح وشروطه ومدى التزامه بها ودرجة حديثه

##### المطلب الأول: شرط قلة الحديث

ذهب بعض الباحثين إلى أن قلة الحديث له تأثير على ضبط الراوي لأنه إذا كانت أحاديثه قليلة كان ضبطه إياها أكثر وأسهل بخلاف الكثيرين، وإذا قل خطؤه مع قلة حديثه فذلك دليل ضعفه في الضبط، وإذا كثرت خطؤه مع قلة حديثه فذلك دليل على شدة ضعف ضبطه<sup>6</sup>.

---

الجيطن، مصطلح مقبول عند ابن حجر، ص ( 27 )، خلود، الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة ص ( 23 )

<sup>1</sup> الجيطن، مصطلح المقبول عند ابن حجر، ص 27

<sup>2</sup> خلود، الراوي المقبول عند ابن حجر، ص 25 وما بعدها - الجيطن، مصطلح مقبول عند ابن حجر، ص 24 وما بعدها.

<sup>3</sup> الجيطن، مصطلح مقبول عند ابن حجر، ص 24 وما بعدها.

<sup>4</sup> خلود، الراوي المقبول عند ابن حجر، ص 27

<sup>5</sup> يقارن بين كلام الذهبي في الكاشف وابن حجر في التقريب في تراجم: إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، وإسحاق بن عبيد الله بن أبي مليكة ( الذهبي، الكاشف، 237/1، 248 - ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، 1986 م، ص 102، 109

<sup>6</sup> الوليد العاني، منهج دراسة الأسانيد ص ( 52 ) - ماهر الفحل، كشف الإيهام ص ( 44 ) - خلود، الراوي المقبول ص ( 169 - 177 )

ويمكن أن يستدل على ما سبق بأقوال بعض أئمة النقاد منها قول الإمام أحمد عندما سئل عن الأعمش وأبي حصين عثمان بن عاصم: "أبو حصين أصح حديثاً لقلته حديثه، وكذا منصور أصح حديثاً من الأعمش لقلته حديثه"<sup>1</sup>.

وقول الحافظ الذهبي معلقاً على كلام ابن حبان في عمر بن شبيب الكوفي فقد كان وصفه ابن حبان بالصدوق، فقال الذهبي: هذا فيه تناقض، فالصدوق لا يكثر خطؤه، والكثير الخطأ مع القلة هو المتروك..<sup>2</sup> وقول الحافظ ابن حجر في مسلم بن قرظ الحجازي: هو مقل جداً وإذا كان مع قلة حديثه يخطئ فهو ضعيف...<sup>3</sup>

ويرى البعض أن قلة الحديث لا أثر له في التعديل أو الجرح أو في ترقية درجة الحديث، لأن بعض الأئمة قد وصف بها بعض الرواة مقترنة بعبارات جرح أحياناً، وعبارات تعديل أحياناً، وقد وصف به بعض الصحابة – والصحابة كلهم عدول – ولأن كثرة الحديث لا تضر في الضبط فكذلك قلة الحديث لا تزيد فيه، بل إنها قد تدل على عدم اشتهاار صاحبها، وأنها تجعل البحث عن حال صاحبها ودرجة حديثه صعباً لعدم إمكان مقارنة مروياته بمرويات الثقات<sup>4</sup>.

يبدو مما سبق أن قلة الحديث له أثر في مدى ضبط الراوي وإتقانه في بعض الأحيان، وإن لم يرتق بها الحديث، وأن عدم إضرار كثرة الحديث بضبط الراوي لا يستلزم عدم تأثير قلتها في زيادة حفظ الحديث وإتقانه، وأنها – أي قلة الحديث – وردت في بعض كلام الأئمة لمجرد الإخبار بعدد مرويات الراوي ليس إلا، ولكن ذلك لا يعني أنه لا معنى لقلته الحديث في تقويم الحديث وقد تقدم قريباً اعتبار الإمام أحمد والحافظين الذهبي وابن حجر بها في نقد الرجال، ولكن الذي لا شك فيه أن قلة الحديث ليست شرطاً لأن يطلق على الراوي بلفظ "مقبول" أو "لين الحديث" إلا إذا قلنا أن ذلك من مصطلحات الحافظ ابن حجر الخاصة ولا مشاحة في الاصطلاح<sup>5</sup>.

### المطلب الثاني: شرط عدم ثبوت ما يترك حديثه من أجله

ذهب بعض الباحثين إلى أن المراد بهذا الشرط عدم أو ندرة ورود الجرح في الرواة المقبولين مع ثبوت التوثيق فيهم<sup>6</sup>، وبعضهم أضاف إلى ما سبق مراداً آخر هو أن

<sup>1</sup> الذهبي، سير أعلام النبلاء، إشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985 م – (414/5)

<sup>2</sup> المصدر السابق (141/8)

<sup>3</sup> ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، 1984 م – (134/10، رقم: 245)

<sup>4</sup> الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص (58 وما بعدها)

<sup>5</sup> محمد عوامة، مقدمة المحقق لتقريب التهذيب ص (33)

<sup>6</sup> الوليد العاني، منهج دراسة الأسانيد ص (52-53)

الجرح وارد لكنه مردود أو أنه في روايات مخصوصة<sup>1</sup>، وذهب البعض إلى أن المراد به عدم ورود توثيق من ناقد معتبر وكذلك جرح من ناقد معتبر ولو كان مبهما<sup>2</sup>.

أما المراد الأول وإن كان محتملا لكن من الصعب قبوله لأن الذي ثبت فيه توثيق من ناقد وخلا عن الجرح وليس له من أحاديث إلا قليلة لا يطلق عليه مقبولا عند العلماء إلا إذا فرضنا أن ذلك اصطلاح خاص للحافظ في التقريب، وفيه نظر لما ثبت أنه قد وثق رواة قليلي الحديث لثبوت التوثيق فيهم<sup>3</sup>.

والقول بأن المراد بعدم ثبوت ما يترك حديثه عدم ورود توثيق من ناقد معتبر وكذلك عدم ورود جرح من ناقد معتبر هو الأنسب والأولى بأن يكون مراد الحافظ هنا لتماشيه مع القاعدة القائلة: "فإن خلا المجروح عن تعديل قبل الجرح فيه مجملا غير مبين السبب إذا صدر من عارف على المختار لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله"<sup>4</sup>.

ويدخل في معنى عدم ثبوت الجرح الموجب للترك ما لو وصف الراوي بالجهالة لأن الجهالة خلو الراوي عن توثيق، والله أعلم. هذا، وقد انتقد بعض الباحثين<sup>5</sup> هذا الشرط لأنه - في نظر البعض - أدخل فيها أيضا المراتب التي بعد السادسة ما عدا المراتب العاشرة واللتين بعدها ولم يكن مانعا، ذلك لأن رواة هذه المراتب أيضا لا يثبت فيهم الجرح. ولكن يُرد عليه بأن المرتبة الثامنة ليست داخلة فيها لأن الجرح وارد فيه إجمالا مع خلوه عن التوثيق، وأن المرتبة السابعة والتاسعة لم يشترط فيهما المتابعة، فليستا داخلتين أيضا<sup>6</sup>.

### المطلب الثالث: شرط المتابعة

اختلف الباحثون في فهم مراد الحافظ من هذا الشرط ومن ثم اختلفت آراءهم في مدى تناسبه كشرط لمصطلح "المقبول" ومدى التزام الحافظ بهذا الشرط. فبعضهم فهم لفظ "المتابعة" بمعناها الاصطلاحي، فلذلك اعترض بعضهم على الحافظ تقريظه بين لفظ "مقبول" و"الدين الحديث"، واعترض بعضهم عليه عدم

<sup>1</sup> خلود، الراوي المقبول ص ( 183 وما بعدها )

<sup>2</sup> الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص ( 75 )

<sup>3</sup> المصدر السابق ص ( 77 )

<sup>4</sup> ابن حجر، نزهة النظر، ص ( 258 )، وتنتظر مناقشة هذا الشرط في: الجيطان، مصطلح

مقبول عند ابن حجر ص ( 75 - 80 )

<sup>5</sup> الشيخ عطاء بن عبد اللطيف، إمعان النظر ص ( 3 )

<sup>6</sup> الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص ( 32-33 )

التزامه بهذا الشرط في بعض تطبيقاته على الرواة، كما ألغى بعضهم هذا الشرط، واعتبره بعضهم فرضيا متعذرا<sup>1</sup>.

وبعضهم فهمها كمصطلح خاص في التقريب، ومعناها – في نظر هذا البعض – أوسع مما اصطلح عليه أهل الحديث في كتب المصطلح، فيدخل فيه المتابعة الاصطلاحية والشاهد، وأن أحكام الحافظ ابن حجر في نظره منسجمة مع المصطلح الذي استعمله، وأن تحميل الكلمة على معناها الاصطلاحية يؤدي إلى اتهام الحافظ بالجهل وهو لا شك مردود<sup>2</sup>.

وما فهمه الأولون أولى بالقبول لأن الحافظ قد عرف المتابعة في شرح النخبة تعريفا يوافق ما اصطلح عليه أهل الحديث، وأن المصطلح قد استقر قبله، ولو أراد معنى آخر غير ما اصطلح عليه العلماء أو معنى أوسع من المعهود، لبينه في التقريب كما فعله في بيان معنى مراتب الرواة، لكنه لم يفعل ذلك، وورد لفظ المتابعة في تهذيب التهذيب من قبل الأئمة بمعناها الاصطلاحية<sup>3</sup>.

أما الاعتراض على الحافظ في تفريقه بين "مقبول" و"لين الحديث" أي إطلاقه على رواية بمقبول وعلى آخرين بلين الحديث، والأفضل في – نظر المعترض – الاكتفاء بأحدهما ما دام أنه قد بين أن المصطلحين مخصوصان لأهل المرتبة السادسة.

فيرد عليه بأن الحافظ إذا أطلق "مقبول" على راو و"لين الحديث" على آخر فإنه يريد بذلك أن الأول له متابع والثاني ليس له متابع، فهذا أحسن وأصوب من أن يطلق على الكل بـ "مقبول" أو "لين الحديث". وإذا ثبت بعد تخريج الروايات ودراسة الأسانيد أن الذي أطلق عليه لفظ "مقبول" ليس له متابع، أو أن الذي أطلق عليه "لين الحديث" له متابع على حديثه، فلا يؤخذ على الحافظ تفريقه بين المصطلحين ولكن تطبيقه للمصطلحين، والكمال لله، والله أعلم.

وأما القول بأن شرط المتابعة لاغية لا دور لها في تحسين حديث المقبول وذلك بناءً على القول بحسن حديث المقبول ذاتيا، وأن الحافظ ابن حجر نفسه قد حسن أحاديث المقبولين من دون النظر إلى المتابعات.

<sup>1</sup> وليد العاني، منهج دراسة الأسانيد ص ( 76 ) وما بعدها – عطاء عبد اللطيف، إمعان النظر ص ( 3 ) – محمد عوامة، مقدمة المحقق لتقريب التهذيب ص ( 27 ) وما بعدها – الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص ( 83 ) وما بعدها

<sup>2</sup> خلود، الراوي المقبول عند ابن حجر ص ( 255 ) فما بعدها – الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص ( 45 )

<sup>3</sup> الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر، ص ( 83 ) وما بعدها

ولكن القول بحسن حديث المقبول ذاتيا ليس متفقا عليه بين الباحثين كما سيأتي، وعلى فرض صحة هذا القول، فلا يزال للمتابعة أهمية في مجال الروايات كمعرفة التفرد، وتعدد الرواة مع اتفاقهم في لفظ الحديث أو اختلافهم فيه بالزيادة أو النقصان أو التباين، وتصريح المدلس بالسماح وغيرها<sup>1</sup>. وأما تحسين الحافظ لبعض أحاديث المقبولين فقد اعتبره بعض الباحثين من الأشياء التي خالف فيها الحافظ شروطه في التقريب.

#### **المطلب الرابع: مدى التزام الحافظ بشروطه في ترجمة الرواة:**

ذكر بعض الباحثين أن الحافظ لم يلتزم بشروط المقبول في بعض تطبيقاته، حيث أطلق على رواية بلفظ "مقبول" مع أنهم قد وثقهم إمام اعتمد الحافظ توثيقه في رواية آخرين فوصفهم بلفظ من ألفاظ التوثيق، ولم يتحد موقفه ممن ذكره ابن حبان في ثقاته، فبعضهم وثقه، وبعضهم جهله وبعضهم أطلق عليه لفظ "مقبول"<sup>2</sup>، والذي ينظر إلى كتاب "تحرير تقريب التهذيب" وجد مصنفيه كثيرا ما استدركا على الحافظ في أحكامه على الرواة. بينما ذكر بعضهم أن أحكام الحافظ وتطبيقاته منسجمة مع المصطلح الذي استعمله وشروطه التي اشترطها<sup>3</sup>.

وسبب اختلافهم - في رأيي - اختلافهم في فهم مراد الحافظ من شروطه الثلاثة كما تقدم، وعدم استيعاب الدراسة على أحوال المقبولين ومروياتهم، فلا يحكم على الحافظ بعدم الالتزام بشروطه إلا بعد ثبوت التناقضات في أحكامه بنسبة غالبية، أما إذا خالف شروطه في تراجم عدد قليل من الرجال وبنسبة يسيرة فلا يحكم عليه بذلك، وإنما يمكن ينصح لمن أراد أن يتصفح تقريب التهذيب ألا يعتمد عليه كليا بل عليه يرجع أيضا إلى كتب أخرى للرجال، والله أعلم.

#### **المطلب الخامس: درجة حديث المقبول:**

لم يصرح الحافظ بحكم حديث الراوي المقبول في تقريب التهذيب، ولكنه قد حسن أحاديث لرواة مقبولين لذاتها في كتبه الأخرى كفتح الباري وتغليق التعليق والإصابة<sup>4</sup>.

وختلف الباحثون في تحديد درجة حديث المقبول إلى أربعة آراء:

<sup>1</sup> الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص ( 87 )  
<sup>2</sup> عطاء عبد اللطيف بن أحمد، إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر، ملف منزل من الشبكة العنكبوتية، ص ( 3- 164 )  
<sup>3</sup> خلود، الراوي المقبول عند ابن حجر، ص ( 76 ) وما بعدها - د/ ماهر الفحل، كشف الإيهام، ص ( 45- 51 )  
<sup>4</sup> وليد العاني، منهج دراسة الأسانيد ص ( 77 ) فما بعدها - خلود، الراوي المقبول ص ( 62 )  
فما بعدها - الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص ( 108 ) فما بعدها

الأول: حديثه ضعيف يرتقي بالمتابعة إلى الحسن لغيره، والقائل بهذا الرأي الشيخ أحمد شاكر، والشيخ شعيب الأرنؤوط، الدكتور بشار معروف عواد<sup>1</sup>، وذلك لأن الحافظ صرح بأن راوي المرتبة السادسة لين الحديث إلا إذا توبع، ولين الحديث وصف لضعيف الحديث كما هو معروف لكل دارس علوم الحديث. وقد جعل بعض الباحثين الشيخ ناصر الدين الألباني من القائلين بهذا الرأي<sup>2</sup>.

قال الباحث: من خلال دراستي على مقبولى الطبقات العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة تبين لي أن فضيلة الشيخ ناصر الدين الألباني قد تكلم في تسعة وعشرين راويًا من مقبولى تلك الطبقات، وقد حكم على عشرة رواة منهم بالجهالة، وعلى ستة رواة بالوثاقة، ومال إلى توثيق أربعة رواة، وحكم على راويين بالضعف، وصحح وحسن وجود أحاديث خمسة رواة، وضعف حديث راو واحد، وأقر حكم الحافظ في راو واحد، ومنه يعلم أن فضيلته رأى أن مرتبة "مقبول" في التقريب تخصص لرواة مجاهيل إذا استوفوا شروطه، وأنه بحث عن أحكام الأئمة على بعض من وصفه الحافظ بلفظ "مقبول"، ولم يكتف بحكم الحافظ، وقد يخالفه في حكمه فيوثق مثلًا بعض المقبولين إذا وثقه بعض الأئمة، أو يضعفه إذا وجد تضعيفه من بعض الأئمة.

الثاني: حديثه حسن لذاته يرتقي بالمتابعة إلى الصحيح لغيره، وهذا رأي الدكتور وليد العاني، وتبعه في ذلك بعض الباحثين منهم الدكتورة خلود الحسان، والدكتور شهيد كريم فليح<sup>3</sup>، ومقالته تعتبر مختصرًا لما كتبه الدكتور وليد العاني، ودعموا رأيهم بأدلة هي:

- تخريج أصحاب الصحاح للمقبول، منهم ابن حبان في صحيحه، وابن خزيمة في صحيحه، والضياء المقدسي في المختارة.
- المقبول عند ابن حجر يقابل الثقة عند أهل النقد.
- تحسين العلماء لحديث المقبول، منهم الإمام البخاري.
- تحسين ابن حجر نفسه لحديث المقبول.

قال الباحث: وفي رأيي أن الأنسب ذكر هذه الأدلة السابقة للدلالة على مدى التزام الحافظ ابن حجر بشروطه أو عدمه، ولا يستدل بها على مراده لهذا المصطلح.

الثالث: حديثه حسن لغيره، وهذا رأي الأستاذ محمد عيسى خليف الحسين<sup>4</sup>، وحجته أن كثيرًا من العلماء منهم الحافظ ابن حجر قد حسنوا بعض أحاديث الرواة المقبولين

<sup>1</sup> أحمد شاكر، الباعث الحثيث ص ( 98 ) - د/ بشار عواد والشيخ شعيب، تحرير تقريب التهذيب ص ( 46 )

<sup>2</sup> الجيطان، مصطلح مقبول ابن حجر ص ( 110 ) - خلود، الراوي المقبول ص ( 6 )

<sup>3</sup> د/ وليد العاني، منهج دراسة الأسانيد ص ( 57 ) وما بعدها - خلود، الراوي المقبول ص ( 40 ) فما بعدها - د/ شهيد كريم فليح، الراوي المقبول عند ابن حجر ( مقالة منشورة في مجلة ديالى 2013، العدد: 58، ص ( 395 ) فما بعدها

<sup>4</sup> محمد عيسى خليف الحسين، المراتب الرابعة والخامسة والسادسة من التقريب ص ( 107 - 108 ) نقلًا من الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص ( 111 )

إذا كان لها طريق آخر، وهذا الرأي يشبه الرأي الأول إلا أن أصحاب الرأي الأول نظروا إلى الحديث قبل انجباره بالمتابعة، وصاحب هذا الرأي نظر إليه باعتبار أن له متابعة ترقيه إلى الحسن لغيره.

الرابع: حديثه ضعيف لم يرتق إلى الحسن لغيره، وهذا رأي الأستاذ محمد راغب راشد الجيطان وحجته: أن المقبول هو مصطلح آخر لمجهول العين أو مجهول الحال، وجمهور العلماء يردون رواية المجهول لعدم ثبوت عدالته وضبطه، وأن شروط المقبول عند ابن حجر لا تسهم في إزالة الجهالة، بل يزيد معظمها ( قلة الحديث، وعدم ثبوت ما يقتضي رد الحديث ) غموضا في الحكم على الحديث، وأن ابن حجر نفسه قد حدد شروط الاحتجاج بحديث المجهول العين بأن يوثقه غير من تفرد بروايته أو من تفرد بروايته إذا كان أهلا للتوثيق، وأن حديث مجهول الحال أو المستور لا يطلق القول برده أو قبوله إلا إذا استبان حاله<sup>1</sup>.

قال الباحث: تبين من خلال النظر إلى شروط الحافظ أن المقبول إما أن يكون مجهول العين وذلك إذا روى عنه واحد وخلا عن التوثيق والجرح، أو مجهول الحال وذلك إذا روى عنه عدلان أو أكثر وخلا عن التوثيق والجرح أو روى عنه عدل واحد واشتهر في طلب الحديث.

وإذا كان كذلك فهو ممن يعتبر بحديثه، فيرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره، وأما رد الجمهور لحديثه فلا يعني ذلك عدم ارتقائه إلى الحسن لغيره إذا وجد طريق آخر يجبره أو شاهد من حديث آخر، وقد جعل الحافظ السيوطي "مجهول" و"ضعيف الحديث" في مرتبة واحدة أي المرتبة الثالثة من مراتب التجريح التي لا يطرح حديث من وصف بلفظ من ألفاظها بل يعتبر به<sup>2</sup>.

## 6- الخاتمة

يبدو مما سبق أن الحافظ ابن حجر قد استفاد من جهود سابقه وزاد عليهم في استعمال مصطلح "مقبول" بتحديد شروط معينة له، وأن هذه الشروط اختلفت أنظار الباحثين في تفسيره، فتختلف مواقفهم من أحكام الحافظ على الرواة، وأن الدراسة المستوعبة على أحوال جميع المقبولين ومروياتهم هو الفصل في معرفة مدى انسجام أحكام الحافظ مع شروطه. وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

<sup>1</sup> الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر ص ( 111 ) وما بعدها

<sup>2</sup> أبو زكريا محيي الدين سحسى بن شرف النووي ( تـ 676 هـ )، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م، ص ( 53 ) - السيوطي، تدريب الراوي، تحقيق نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، ( 410-408/1 )

## 7- المراجع

- ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت 852 هـ) - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق عبد الله بن ضيف الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، 1422 هـ - تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، 1984 م - تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، 1986 م - ابن منظور محمد بن مكرم (ت 711 هـ) - لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414 هـ - أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت 365 هـ) - الكامل في ضعفاء الرجال، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997 م - أبو حاتم محمد بن حبان (ت 354 هـ) - الثقات، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، 1973 م - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، دار الوعي، حلب، 1396 هـ - أبو زكريا محيي الدين سحسى بن شرف النووي (ت 676 هـ) - التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986 م - أبو السعادات المبارك بن محمد الشهير بابن الأثير الجزري (ت 606 هـ) - النهاية في غريب الأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، 1979 م - أبو الشيخ الأصبهاني عبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري (ت 369 هـ) - طبقات المحدثين بأصبهان، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992 م - أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748 هـ) - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة علوم القرآن، جدة، 1992 م - المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر - سير أعلام النبلاء، إشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985 م - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370 هـ) - تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001 م - أحمد محمد شاكر - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض سنة 1995 م - بشار معروف عواد والشيخ شعيب الأرنؤوط في تحرير تقريب التهذيب، طبعة مؤسسة الرسالة - الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت 393 هـ) - الصحاح، دار العلم للملايين، بيروت، 1987 م - خلود محمد الحسبان، الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة للضياء المقدسي، جامعة اليرموك، 2005 - عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تدريب الراوي، تحقيق نظر محمد الفاريابي، دار طيبة

- عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت 327) – الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، 1952 م
- عطاء عبد اللطيف بن أحمد، إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر، ملف منزل من الشبكة العنكبوتية
- ماهر ياسين الفحل – كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام، دار الميمان، الرياض، 2006 م -1427 هـ
- محمد راغب راشد الجيطان، مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة، جامعة النجاح الوطنية، 2010 م
- المنأوي محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين (ت 1031 هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1356 هـ
- وليد حسن العاني – منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ص 58، ط/ دار النفائس الأردن 1999 م
- يوسف بن الزكي المزي (ت 742 هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980 م